

2015 /12/ 16

لحضرة

السيدة ميخال كوهن

المديرة العامة لوزارة المعارف

وزارة المعارف، القدس

تحية وبعد،

الموضوع: كتاب التعليم الجديد في موضوع المدينيات ومؤشر المصطلحات

نتوجّه إليك بطلب عاجل وهو تعليق إصدار الطبعة الجديدة لكتاب التعليم في المدينيات للمرحلة العليا (فيما يلي: "كتاب المدينيات"). ونطالب في الوقت ذاته بأن تطور وزارة المعارف مؤشراً جديداً للمصطلحات يستبدل المؤشّر القائم الذي صدر مؤخراً كما هو مفصّل أدناه.

الخلفية:

جمعية حقوق المواطن هي جمعية حقوق الإنسان الأكبر والأعرق في دولة إسرائيل، والتي تُعنى بكل أطياف حقوق الإنسان، وتعمل على إحقاقها بواسطة أدوات متنوّعة بما فيها الأداة التربوية. إن قسم التربية التابع للجمعية يُعنى بتطوير التعليم من أجل المساواة والديمقراطية والتربية المناهضة للعنصرية. وقد طوّرنّا خلال السنوات الماضية أدوات ووسائل من شأنها أن تساعد الطاقم التدريسي على مواجهة ظواهر العنصرية والتمييز. كما أننا اكتسبنا تجربة واسعة نشأت عنها استخلاصات كثيرة بالنسبة لوسائل وأدوات يستطيع الجهاز أن يعتمد عليها في التعمّق وتحسين التربية للديمقراطية والمساواة. ومن بين ما يقوم به القسم

اعتماد برامج تربوية متنوعة في المدارس مقابل الطواقم التدريسية ومؤسسات إعداد المعلمين بمن فيهم معلمي المدنيات. وهي تعمل بالتعاون على مدار سنوات طويلة مع وزارة المعارف.

وإلى موضوع رسالتنا هذه. في العام 2013، مع إصدار الفصول الثمانية الأولى لكتاب المدنيات، أرسلت جمعية حقوق المواطن ملاحظاتها عليه إلى وزارة المعارف. وقد عرضنا في رسالتنا إلى وزارة المعارف من يوم 2013/10/10 وفي يوم 2013/11/24 (الرسالتان مرفقتان كملحقين لهذه الرسالة)، وفي لقاءات أخرى مع مسؤولين مختلفين في الوزارة، خلال السنتين الماضيتين انتقاداتنا للكتاب وسيرورة إصداره، وتوقفنا مرارا عند التوجهات الإشكالية والخطيرة في المضامين المنشورة. من ذلك الوقت وإلى الآن نُشرت آراء ووجهات نظر إضافية لأكاديميين ومهنيين تؤكد بصورة غير قابلة للتأويل، أننا بشأن كتاب إشكالي ينطوي على قصورات تتناقض مع جوهر التربية في مجتمع ديمقراطي.

تجدر الإشارة إلى أننا قلقون من مستقبل موضوع المدنيات الذي نرى فيه موضوعا أساسيا وهاما في التربية على قيم الديمقراطية والحياة المشتركة في الدولة، وتطوير مواطنة ديمقراطية ومجتمع منفتح متعدد الثقافات. في هذه الأيام بالذات، حيث مظاهر العنصرية في اتساع في المجتمع، وحيث تؤثر نتائج الاستطلاعات على الانحسار في القيم الديمقراطية في صفوف أبناء الشبيبة، من المهم أن تزيد وزارة المعارف بشكل كبير الوقت المخصص للاهتمام بالديمقراطية ضمن موضوع المدنيات، وأن تعتمد توجهها ديمقراطيا وأكثر انفتاحا في إعداد المضامين بشكل يُتيح النقاش المفتوح من خلال إفساح المجال الفعلي لمواقف ومجموعات وتيارات مختلفة في المجتمع لا سيما للأقلية العربية في إسرائيل، روايتها، ماكنتها، حقوقها، واقع حياتها ومواقفها من المسائل الجوهرية.

فيما يلي انتقاداتنا الأساسية لكتاب المدنيات ومؤشر المصطلحات:

المضامين الإشكالية:

أ. صياغات الموضوع أحادية الاتجاه تقوم على توجّه سياسي محدد: الطبعة الجديدة من كتاب المدنيات تتضمن مواد ومصطلحات تمّ تعريفها بالأساس حسب فهم ضيق الديمقراطية والمواطنة المشتقة من تصوّر إثني. قومي للعالم، من خلال تجاهل التعددية في الآراء القائمة بين الجمهور وفي الأكاديميا، وبوجه خاص المواقف الأساسية بين الأقلية العربية في إسرائيل التي تشكّل نحو 20% من مواطني الدولة. نرى في هذا تقليصاً جدياً لحيز الحوار الديمقراطي. أما وطرح المدنيات كموضوع أحادي الاتجاه فيؤسس لشرعية توجّه سياسي واحد من خلال نزع الشرعية عن توجهات مغايرة. وهذا مناقض لأهداف التعليم الرسمي وأهداف تعليم المدنيات التي تؤكد قيم الديمقراطية الجوهرية خاصة كشف التلاميذ بشكل واسع على الآراء والمجموعات المتعددة في المجتمع. إن التوجهات التي تميّز الطبعة الجديدة للكتاب ومؤشر المصطلحات تمسّ إمكانات الحياة المشتركة بين المجتمعات المختلفة وبالضال من أجل تعميق الديمقراطية في المجتمع. كما أنها تمسّ بشكل خطير بالتربية للديمقراطية في جهاز التعليم الذي يجد صعوبة أصلاً في مواجهة تفشي العنصرية القيم المناهضة للديمقراطية في المجتمع.

ب. المضامين المتصلة بالديمقراطية: موضوع المدنيات هو الموضوع المركزي، وربما الوحيد، الذي من المفترض أن يوفّر معرفة شاملة وتامة في موضوع الديمقراطية. هذا، إضافة إلى المهارات والقيم الديمقراطية. إن إدراج مضامين جديدة هدفها تعميق الهوية اليهودية للمجتمع اليهودي وللدولة (التي في غالبيتها تُدرّس ضمن مواضيع تدريس مختلفة وراسخة بعمق في الثقافة المدرسية)، لا تُتيح التعمق المناسب في تدريس موضوع الديمقراطية في إسرائيل خاصة في ضوء الواقع المركب في الدولة. من المهم أن توسّع وزارة المعارف تدريس الديمقراطية ضمن موضوع المدنيات في ضوء الحاجة المتزايدة إلى ذلك

حيال مظاهر العنصرية الخطيرة الأخذة بالاتساع في المجتمع، وحيال نتائج الأبحاث التي ترسم صورة قاتمة لانتشار أفكار ومفاهيم مناهضة للديمقراطية لا سيما بين الشباب.

ت. المضامين حول الأقلية العربية: يتبين من دراسة متأنية للمواد المختلفة عن الأقلية العربية في إسرائيل أن هذه المضامين وُضعت من مفهوم المصالح السياسية للمؤسسة ولا تستند إلى معرفة أكاديمية مُثبتة ولا إلى مفاهيم أساسية لدى الأقلية العربية بخصوص هويتها ومكانتها وواقع حياتها ومصاعبها ومواقفها بخصوص مسائل أساسية في الدولة. ضمن المضامين المتصلة بالأقلية العربية في إسرائيل مواضع كثيرة من عدم الدقة، وهي تتجاهل الرواية العربية الفلسطينية التي بدونها من الصعب فهم ومعرفة الأقلية العربية ومشاكلها في الدولة بشكل جوهري. مثل هذه المضامين تسمى بالأقلية العربية وباحتياجاتها التربوية ولا يُتيح للجمهور اليهودي أن يعرف بصورة مباشرة ومعقدة حقيقية السكان العرب الذين يُشكّلون نحو 20% من سكان الدولة. أحد التشويهات وحالات عدم الدقة هو تعريف مكانة اللغة العربية ضمن مؤشّر المصطلحات الذي يتجاهل كونها لغة رسمية ويكتفي بالقول أن لها مكانة خاصة. علاوة على كون هذا التعريف غير صحيح بتاتا، فالفارق بين لغة رسمية وبين لغة ذات مكانة خاصة جديّ من الناحية القانونية والاجتماعية. صحيح أن هناك جهات سياسية عديدة معنية بالحدّ من مكانة اللغة العربية إلا أن ذلك لا يعكس الوضع القانوني ولا رغبة الأقلية العربية التي تناضل من أجل تعزيز مكانة اللغة العربية في الحيز العام. إن الإشارة إلى اللغة العربية كلغة رسمية جاء بالذات في بند يتحدث عن اللغة العبرية ومن خلال التأكيد على أن الأمر بشأن قانون بريطاني وأنه ينقص كتاب القانون في إسرائيل قانون يعرف المكانة المفضّلة للغة العبرية ويجسّد تعريف الدولة كدولة يهودية.

إضافة إلى ذلك فإن هذه المضامين تزيد من الاغتراب لدى السكان العرب حيال جهاز التعليم خاصة لدى التلاميذ والمعلمين، وذلك في ضوء الفجوة الهائلة بين الواقع الذي يعيشه التلاميذ والمعلمون والأهل وبين المضامين القائمة في الكتاب والبعيدة عن تصوير تجربة العرب في الدولة. إن زيادة الاغتراب حيال

مؤسسات التعليم الرسمي تنطوي على أبعاد خطيرة في مجالات مختلفة. ومنها انعدام ثقة الأقلية العربية بالمدارس قد يُفضي إلى ألا تكون المدارس مكانا لتعليم العرب.

وأكثر، اتسمت السنوات الأخيرة في كون جهاز التعليم العربي قد تسلّم مواد التدريس الجديدة في موضوع المدينيات باللغة العربية بتأخير كبير عن موعد إصدارها باللغة العبرية وبترجمة هابطة، بدون أي عملية ملائمة جدية. يناقض هذا الأمر الحقّ في مساواة الفرص عندما يتقدّم التلاميذ اليهود والعرب للامتحان ذاته. مثل هذا الواقع، الذي يُضاف إلى مشاكل في المضامين تزيد من تدهور الأمر في تدريس مادة المدينيات في المجتمع العربي.

تجدر الإشارة أن الكثيرين من المربين في المجتمع العربي توجّهوا إلى جمعية حقوق المواطن خلال السنوات الأخيرة بشأن موضوع المدينيات، وعرضوا ادعاءات كثيرة مماثلة لما هو وارد في هذه الرسالة ومسائل أخرى من الواجب التعامل معها بجدية مثل الادعاءات بشأن التراجع الملموس في السنوات الأخيرة في مستوى إشراكهم في إعداد مواد الموضوع.

ث. موضوع العنصرية: خطير بوجه خاص عدم اشتمال موضوع المدينيات على هيكل معرفي جدي في موضوع ظاهرة لعنصرية بشكل عام وفي المجتمع الإسرائيلي بشكل خاص. موضوع العنصرية غير موجود قطعا في مؤشّر المصطلحات في موضوع المدينيات. الأمر مُثير للاستغراب في ضوء حقيقة أن وزارة المعارف عبّرت في السنوات الأخيرة وفي أحيان كثيرة عن نيتها محاربة ظاهرة العنصرية. من غير الواضح كيف سيتعلّم التلاميذ بشكل معمّق عن هذه الظاهرة الخطرة إذا كان الموضوع الأساسي الذي من المفروض أن يربي على المواطنة يخلو من هذا المصطلح كما أن هيكل معرفي كهذا غير موجود ضمن أي موضوع إلزامي آخر. من المهم الإشارة هنا إلى أن التربية المناهضة للعنصرية لن تنجح إذا اكتفت بتدريس هيكل معرفي ومصطلحات أساسية فقط. بدون عملية تعليم منهجي شمولي وإلزامي لعامة التلاميذ تتضمن هيكل معرفيا أساسيا كهذا عن ظاهرة العنصرية، فإن احتمال نجاح برامج تربوية ضد العنصرية لوزارة المعارف أو

للمجتمع المدني سيكون ضئيلاً جداً. بل إن التوجّه الذي يضيّق مفهوم الديمقراطية والتعامل مع الأقلية العربية في إسرائيل كما هو في هذا الكتاب من شأنه أن يخدم توجهات عنصرية.

سيرورة العمل غير السويّة:

أ. عدم إشراك خبراء عرب في تأليف الكتاب: لم يتم إشراك مهنيين وخبراء عرب في عملية تحضير المواد، لا كمستشارين ولا ككتّاب مواد. وهذا إشكالي بوجه خاص خاصة أنه بشأن منهج تعليم موحد وامتحان بجروت مشترك. ينبغي لمواد تدريسية في وضع كهذا أن يتم إعدادها من خلال سيرورة عمل حوارية تُشرك ممثلين جديين من المجموعات والتيارات المختلفة في المجتمع وذلك من خلال الرغبة والاستعداد للتوصّل إلى تفاهات بخصوص المضامين. حتى عندما تتضح خلافات في مسائل معيّنة فإن الأمر ينبغي أن يتجسّد في مواد التدريس. وهذا ما يشكّل تراجعاً خطيراً عن شكل العمل على الكتاب في طبعاته السابقة.

ب. عدم إشراك خبراء في العلوم السياسية ذوي وجهات نظر مختلفة في عملية تأليف الكتاب: لم يتم على طول عملية تأليف الكتاب أي إشراك جدي لخبراء من مجال العلوم السياسية الذين يحملون وجهات نظر سياسية مغايرة. في العمل التربوي المهني، تشكّل مشاركة متساوية لخبراء من وجهات نظر مختلفة يشكل قاعدة أساسية الأمر الذي لم يميّز العمل على إعداد مواد هذا الكتاب. في ضوء كل ما أوردناه آنفا نطلب من وزارة المعارف عدم إصدار كتاب المديريات في صيغته الجديدة، وإصدار التعليمات لوضع كتاب مديريات جديد يأخذ بالانتقادات التي أوردناها آنفا وتلك التي عبّر عنها معلمون وخبراء آخرون من مجال العلوم الاجتماعية فيما يتعلّق بهذا الكتاب.

إضافة إلى ما سبق نطلب كتابة مؤشّر المصطلحات من جديد من خلال اعتماد وجهة نظر تعددية ديمقراطية وبالتأسيس على توجهات مثبتة في الأكاديميا. كل هذا من خلال توسيع الاشتغال بالديمقراطية وبالاحتياجات الراهنة للمجتمع خاصة النضال ضد العنصرية، ومن خلال التعاون



الحقيقي بين كتاب وخبراء يمثلون وجهات نظر مختلفة وكذلك من خلال إشراك خبراء وكتّاب من المجتمع العربي.

مع فائق الاحترام

شرف حسّان

مدير قسم التربية

نُسخ إلى:

السيد نفتالي بنت، وزير المعارف

السيدة دالية بنيغ، القائمة بأعمال رئيس السكرتارية البيداغوجية

السيدة يعيل جورؤون، المفتشة القطرية على موضوع المديريات

السيد عبدالله خطيب، مدير قسم المعارف العربية

السيدة دانه فريدمن، مديرة طاقم التربية المدنية والحياة المشتركة في وزارة المعارف

السيدة أليراز كراوس، مديرة قسم الأدب والمجتمع

أساف مآخ، رئيس لجنة موضوع المديريات.